

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/483
18 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

1990/9/18/483
CUT 10 153
مستند

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون
البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفورية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا - مقدمة	١- ٩	٣
ثانيا - الإجراءات المتخذة لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال		٦
الف - الردود الواردة من الدول الأعضاء		٦
أستراليا		٦
فنلندا		٦
إيطاليا		٧
السويد		٧
باء - الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة	١- ٣٦	٨
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	١- ٤	٨
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٥- ٦	٩

* A/45/150 و Corr.1

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٩	٧	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ...
٩	٨- ١٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١١	١٥- ١٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات
١٢	١٨- ١٩	الكوارث
١٣	٢٠- ٢٣	منظمة الصحة العالمية
١٤	٢٤- ٢٦	مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ..

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٧٨/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والمعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال" ناشدت الجمعية العامة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة الاسهام بسخاء وبشكل عاجل في تلبية الاحتياجات التي حددتها البعثة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة للصومال . وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال في تنفيذ برنامجها الطارئ والمتعلق بالانعاش .

٢ - واستجابة إلى نداء من حكومة الصومال ، شرع الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٠ في برنامج للمساعدة لمدة ستة أشهر في المناطق الشمالية الغربية من الصومال لتقديم مساعدة غوثية طارئة إلى ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ وإلى غيرهم من المستفيدين . وهذا التدبير الخاص الذي يعرف ببرنامج الطوارئ المؤقت غير العادي أصبح ضروريا بالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائدة في المناطق المتضررة . وقد حالت هذه الظروف دون قيام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية الدولي بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين بعد أن تعذر الوفاء بالشروط الأساسية القياسية التي تنظم تقديم هذه المساعدة . وأصبح تعليق البرامج العادية لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ماري المفعول في تشريين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ . وأكدت كلتا الوكالتين على أن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين في المناطق المتضررة سوف تستأنف حالما تسمح الظروف بذلك .

٣ - ويمثل برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي مبادرة إنسانية استثنائية اضطلع بها الأمين العام ، على أن يكون مفعولا أن هذا البرنامج محدود المدة . وكان ممن المقرر بموجب هذا البرنامج تقديم ٢ ٠٠٠ طن متري من المعونة الغذائية شهريا إلى ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ وإلى غيرهم من المستفيدين . وطلب إلى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي استخدام مساعيها الحميدة مع المانحين للحصول على الموارد اللازمة . واضطلعت حكومة الصومال بتوزيع المساعدة الغوثية بمساعدة منظمة غير حكومية ، هي وحدة شؤون السوقيات/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم .

٤ - وبعيدا عن برنامج الطوارئ المؤقت ، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بما يتفق مع ولايتها وبشرط تلبية معايير التشغيل العادية الخاصة بها ، قد توخت في ختام

البرنامج المذكور ، توسيع نطاق برامجها الإنسانية العادية بشأن الأشخاص المشردين داخليا لكي تشمل أيضا اللاجئين . وسيتم الاضطلاع بهذا البرنامج الموسع بما لا يخل بولاية مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وسيستمر البرنامج إلى حين تسمح الظروف لمنظومة الأمم المتحدة باستئناف مساعدتها الإنسانية العادية في المنطقة . وقد بدأت السلطات الصومالية ولجنة الصليب الأحمر الدولي بالفعل مناقشة الترتيبات التنفيذية اللازمة .

٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، ساهمت لجنة الصليب الأحمر الدولية في تنفيذ برنامج لإعادة توطين اللاجئين الاثيوبيين تحت اشراف لجنة ثلاثية تضم اثيوبيا والصومال ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين . ووافقت اللجنة على تقديم المساعدة للبرنامج في مراحله الاولى ، وذلك بالقيام ، في جملة أمور ، بتسجيل هوية المجموعة الاولى من اللاجئين البالغ عددهم ٢٤٠٠ لاجئ والذين أخلتهم بالفعل اللجنة الثلاثية ، فضلا عن التأكد من استعدادهم لقبول إعادة التوطين الاختياري . وعلاوة على ذلك ، أبدت لجنة الصليب الأحمر الدولية استعدادها لترتيب عمليات النقل عبر الحدود بموافقة جميع الأطراف المعنية .

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تم تنفيذ أربعة برامج بارزة في الشمال الغربي للصومال لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان :

(أ) برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الوارد وصفه أعلاه . وقد انتهى هذا البرنامج في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وخلال فترة التنفيذ ، واجه البرنامج صعوبات جسيمة في إيصال إمدادات الأغذية إلى المستفيدين المستهدفين . وكانت قوافل الإغاثة تتعرض في أغلب الأحيان للهجوم ، كما وقعت خسائر في صفوف الأفراد المرافقين لهذه القوافل . وعلاوة على ذلك ، فقد تعذر بسبب الظروف السائدة ، الوصول إلى المناطق المحتاجة ووضع حد أدنى من الترتيبات المتعلقة بعمليات الرصد .

(ب) برنامج إعادة توطين اللاجئين بموجب ترتيبات تنفيذية ثلاثية . ولم يحرز هذا البرنامج تقدما بالمعدل المتوخى أصلا أو بالحجم المفروض . ومع ذلك فإنه من المأمول فيه تكثيف عملية إعادة التوطين بعد الاتفاق الأخير بين مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وحكومة الصومال بشأن مسألة اجراءات التسجيل .

(ج) برنامج للمساعدة بدأ في شباط/فبراير ١٩٨٩ لتقديم المساعدة إلى السكان المشردين بسبب النزاع والمساعدة في إنعاش وتعمير المدن والقرى التي دمرتها

النزاعات الأهلية . ومن المؤسف أن الدعم الوارد من المانحين يعد قليلا . ويُعزى ذلك جزئيا إلى إحجام المانحين عن تقديم الموارد اللازمة لأنشطة التعمير في الوقت الذي ما زالت فيه الأحوال غير مستقرة ، ومن ناحية أخرى ، بسبب عوامل القلق المتعلقة بمشاكل حقوق الإنسان والرغبة في رؤية تقدم حقيقي لتحقيق المصالحة الوطنية .

(د) برنامج لجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم المساعدة الطبية والتغذوية الطارئة والجاري تنفيذه حاليا لتلبية احتياجات المتضررين من الحرب في المنطقة .

٧ - وتقتصر حاليا أنشطة الأمم المتحدة للإغاثة على بربرة والمناطق المتضررة في بوراما وحولها . وعلى الرغم من التسليم بحاجة أجزاء أخرى في المناطق الشمالية الغربية إلى المساعدة ، فإن مثل هذه المساعدة لن تصبح ممكنة ما لم يتم إنشاء آليات لتسليم المساعدة وتوزيعها ومراقبتها . وكما هو الحال في حالات الطوارئ الأخرى التي تتطلب وجود عمليات إنسانية من جانب الأمم المتحدة ، فإن الأمر يقتضي ادمج المبادئ التالية في أي برنامج جديد من أجل المناطق المتضررة :

(أ) توفير الإغاثة لجميع المحتاجين بصرف النظر عن موقعهم ؛

(ب) تحديد ممرات وصول مأمونة لتسليم إمدادات الإغاثة ؛ تتفق عليها جميع الأطراف ؛

(ج) تجهيز قوافل محايدة للإغاثة تحت إشراف الأمم المتحدة من نقاط الشحن إلى نقاط التسليم ، على أن تعمل الأمم المتحدة كضامن لسلامة الشحنات الإنسانية الخالصة التي تنقلها هذه القوافل ؛

(د) توزيع الإغاثة تحت إشراف موظفي الأمم المتحدة لضمان عدم التحيز وتحقيق العدالة .

٨ - ولن تكون هذه المساعدة متاحة للمناطق الشمالية الغربية للاجئين فحسب بل ستشمل أيضا السكان المدنيين المشردين المتضررين من الحرب بالإضافة إلى المجتمعات المحلية الأشد تضررا والتي قطع النزاع طرق امدادها العادية بالاعذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية .

٩ - وقد أشار على حكومة الصومال أن تواصل مناقشاتها الحالية مع الوكالات الدولية المناسبة بغية وضع برنامج جديد لمواجهة الظروف الخاصة السائدة في المنطقة .

ثانيا - الإجراءات المتخذة لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال

الف - الردود الواردة من الدول الاعضاء

استراليا

استجابة للقرار ٢٠٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثالث الصادر في وقت لاحق في ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٩ ، ساهمت استراليا ، في حزيران/يونيه ، بمبلغ ١٦٥ ٠٠٠ دولار استرالي استجابة للنداء الطارئ الذي وجهته لجنة الصليب الاحمر الدولية من أجل الاشخاص المتضررين من النزاع في شمالي الصومال .

فنلندا

١ - اضطلعت فنلندا بالجهود التالية استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٤ .

٢ - وخلال السنة الحالية ، منحت فنلندا معونة طارئة للصومال تقدر قيمتها بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك فنلندي نقدا . وتم تقديم هذه المعونة عن طريق الصليب الاحمر الفنلندي ولجنة الصليب الاحمر الدولية .

٣ - ومنحت فنلندا كذلك معونة عينية مقدارها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك فنلندي قدمت عن طريق الصليب الاحمر الفنلندي ولجنة الصليب الاحمر الدولية . وتستهدف هذه المعونة العينية خمسة بلدان افريقية (أنغولا وموزامبيق والصومال والسودان وأوغندا) . ويجري النظر أيضا في تقديم معونة طبية يتم وضع تفاصيلها حاليا .

٤ - وفي مجال مساعدة اللاجئين ، ستساعد فنلندا أنشطة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الصومال عن طريق تقديم مساعدة للاجئين الاثيوبيين . ويسمى البرنامج إلى

مساعدة إعادة التوطين الاختياري للاجئين الاثيوبيين وتيسير إدماج الاثيوبيين ، الذين يقررون البقاء بصفة دائمة في الصومال ، في المجتمع . وتنظر السلطات الفنلندية في الوقت الراهن في تقديم منحة نقدية مقدارها ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك فنلندي لدعم برنامج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين الاثيوبيين في الصومال .

إيطاليا

١ - خلال الأشهر الأخيرة ، قامت المؤسسة الإنمائية الإيطالية برعاية أنشطة الطوارئ التالية لصالح السكان في شمال الصومال :

(أ) التبرع بمبلغ ١ مليون ليرة لبرنامج الأغذية العالمي لإرسال الأرز من تايلند عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب ؛

(ب) التبرع بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة للجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم الأدوية ومواد الاسعافات الأولية ؛

(ج) التبرع بمبلغ ١ ١٨٦ ٠٠٠ فرنك سويسري للجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل شراء ٤٠ شاحنة .

٢ - وتتفاوض إيطاليا حاليا على تقديم منحة من معونة الأغذية يبلغ مجموع قيمتها ١,٥ مليون ليرة .

السويد

١ - خصمت حكومة السويد خلال السنة المالية الحالية مبلغ ٥ مليون كورونا سويدية لبرنامج مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين لإعادة توطين اللاجئين الاثيوبيين في الصومال . وتشكل هذه المساهمة جزءا من الدعم المالي التكميلي الذي خصمته الحكومة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بموجب قرار أعلن عنه في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٢ - وتدعم السويد أيضا أنشطة الطوارئ في الصومال عن طريق تبرعاتها العامة لمختلف وكالات الأمم المتحدة وللجنة الصليب الأحمر الدولية .

باء - الاجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١ - وافقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، على التوسع في عملية المعونة الغذائية الطارئة للاجئين الاثيوبيين . واستهدف الاعتماد الجديد تقديم ٢ ٠٧٢ طنا من البقول و ١ ٤٦٢ طنا من الزيوت النباتية للفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ بتكلفة بلغ مجموعها ٦٩٨ ٦٩٣ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من موارد برنامج الأغذية العالمي .

٢ - واستجابة إلى طلب من حكومة الصومال ، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدة بأموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الذرة والسمسم وبذور اللوبيا للمزارعين في منطقتي مابلال وكورتونواري حيث ضاعت المحاصيل ومخزونات البذور بسبب فيضان نهر شابيل السفلي . واتخذت ترتيبات في هذا البلد من أجل المساعدة التي تقدمها الفاو لشراء البذور من مناطق أخرى وتأمينها وتوزيعها . ووافقت الفاو في وقت لاحق على تخصيص اعتماد من أموال برنامج المساعدة التقنية للمنظمة بمبلغ إضافي قدره ٧٠ ٠٠٠ دولارا لشراء بذور اللوبيا . ونتيجة لهذه الأنشطة ، أمكن لنحو ٣ ٠٠٠ أسرة زراعة ما يتراوح بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من المساحة المزروعة عادة في المنطقة . ومن ثم فقد أمكن تجنب الكارثة وتلى ذلك الانتعاش .

٣ - وقدمت الفاو في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، خدمات خبير استشاري ساعد الحكومة في اجراء دراسات استقصائية واسعة النطاق والقيام بعمليات مكافحة الجراد الصحراوي ، وقدم تدريباً في الموقع للموظفين الوطنيين . وخلال نفس الفترة ، اشترت الفاو ١٠ أجهزة استقبال وارمال لاسلكية ومركبة لمكافحة الجراد وأنشطة متعلقة بها . وتم توفير خدمات الخبير الاستشاري وشراء المعدات بأموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٤ - وشاركت الفاو على مدى السنوات في عدد من بعثات التقييم في الصومال فيما يتعلق بحالات الطوارئ وتقييم قطاعي الأغذية والزراعة بعد حالات الجفاف والفيضانات وغارات الآفات والنزاع الأهلي . ويجري النظر حالياً في إيجاد بعثة تقييم ميدانية أخرى في إطار برنامج المساعدة والأمن الغذائي الذي يُعد التأهب للكوارث أحد عناصره الأساسية .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٥ - تواصل اليونيدو بذل جهودها لمساعدة الصومال في برنامجها للاعمار . وبرنامج المساعدة التقنية الجاري موجه أساسا نحو تحسين الإدارة والقدرة الانتاجية لمصانع مختارة .

٦ - وتسعى اليونيدو ، وفقا للاحتياجات الطارئة للصومال ، إلى كشف مساعدتها لتطوير القطاع الصناعي للصومال وتلتزم الحصول على الاموال المتاحة (على سبيل المثال الاموال المحجوزة لاقبل البلدان نموا) من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة الجديدة الفعلية التي قد تقدمها الصومال .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٧ - تمشيا مع سياسة اليونسكو فيما يتعلق ببرامج الاعمار في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات ، تمكنت المنظمة من تقديم الخبرة في مجال التعليم غير الرسمي بالإضافة إلى بعض المواد التعليمية . فضلا عن ذلك ، وحسب الاقتضاء ، وفي حالة توافر الاموال اللازمة لما يقدر ب ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ ، يمكن لليونسكو بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في الصومال ، القيام بأنشطة مثل تنظيم دورات تدريبية قصيرة الأجل في مجال المهارات المدرة للدخل ، وبرامج تعليم للكبار .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٨ - قبل النزاع الذي حدث في حزيران/يونيه ١٩٨٨ والذي أدى إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة في الشمال الغربي للصومال ، دعمت اليونيسيف برنامجا أساسيا واسع النطاق في منطقتين هما المنطقة الشمالية الغربية ومنطقة عودال ، اللتان يبلغ عدد سكانهما معا ٥٥٠ ٠٠٠ نسمة . وشملت الأنشطة الرعاية الصحية الأولية والمياه والمرافق الصحية والأدوية الأساسية والتعليم ومشروعا لحالات الطوارئ . وعقب إخلاء منطقة هارغيسا ، توقفت جميع الأنشطة وانهارت البرامج المدعومة . واستمرت النزاعات خلال الثمانية عشرة شهرا التالية مما دفع اللاجئين والسكان المشردين المتضررين من الحرب إلى اللجوء إلى مدينة بوراما ومنطقة عودال اللتين تتمتعان ببعض الأمن نسبيا . وكان دور اليونيسيف ، في إطار برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي ، المساهمة في إعادة تأمين الخدمات الأساسية اللازمة لرفاه جميع السكان من النساء والأطفال . وتم الاضطلاع بأنشطة لاستعادة برنامج التحصين الموسع وإعادة تنشيط دور الأفرقة المحلية المعنية بالرعاية

المحبة وصحة الام والطفل ، وإجراء دراسة استقصائية عن التغذية في مدينة بوراما ومنطقة عودال ، وتقصى حالة مرافق المياه والنهوض بها والتوسع في إقامة المرافق المحبة .

٩ - وقد نُقلت جوا معدات حفظ اللقاحات بالتبريد وأول مخزون من اللقاحات ، إلى مدينة بوراما في نيسان/ابريل . وبدأت الأفرقة المعنية بالرعاية الصحية الأولية وصحة الام والطفل أول دورة من أعمال التحصين في المنطقة . ومع إنشاء مركز ثان لصحة الام والطفل في بوراما ووضع استراتيجية بعيدة المدى ، أصبحت مدينة بوراما ومنطقة عودال حاليا تحظيان بأعلى أرقام للتغطية بالتحصين في الصومال .

١٠ - ونقلت جوا إلى مدينة بوراما المعدات المتعلقة برعاية صحة الام والطفل والادوية الاساسية وذلك في بداية آذار/مارس ١٩٩٠ . وبدأت الأفرقة المحلية المعنية بالرعاية الصحية الأولية وبصحة الام والطفل تقديم خدمات منتظمة إلى السكان المقيمين والمشردين ابتداء من منتصف الشهر . ومنذ ذلك الحين ، تضاعف عدد المرافق المعنية بصحة الام والطفل ، وترتبط أعمال نشر الرعاية الصحية بانتظام بجداول عمليات نشر الوعي الصحي في جميع أنحاء المنطقة .

١١ - وتم في نيسان/ابريل الاضطلاع بدراسة استقصائية عن التغذية لتحديد الوضع التغذوي للسكان المقيمين والسكان المشردين في مدينة بوراما ومنطقة عودال مع رسم خرائط لمدينة بوراما وإجراء دراسة استقصائية عن جميع السكان المحليين . وعلى الرغم من أن النتائج الأولية للدراسة فيما يتعلق بالحالة التغذوية مرضية ، فإن حدوث نقص في المحاصيل قد يؤثر بصورة بالغة على الفئات الضعيفة .

١٢ - ويبين استقصاء عن امدادات المياه في مدينة بوراما أن معظم السكان ، بما فيهم اللاجئين ، يعتمدون على الحفائر الموجودة على بعد ٥ كيلومترات شمال المدينة . وعلى الرغم من أن مجموع الآبار التي تم حفرها بلغ ثمانية آبار ، (قدرة اختبار المضخات ٣١٦ مترا مكعبا في الساعة) ، فإن ثلاثة منها هي المستخدمة حاليا . ويوفر بئران المياه للاجئين في حين يستخدم البئر الثالث لخدمة سكان مدينة بوراما . ومعظم المياه التي يستخدمها المقيمون والمشردون في المدينة تُنقل بواسطة الشاحنات وتباع بالبرميل . وقد تم تقييم جدوى استكمال المشروع الصيني الأصلي لمد مواسير المياه إلى بوراما .

١٢ - وبناء على طلب الحكومة المحلية ، ساهمت اليونيسيف في وضع صيغة مشروعين للمرافق الصحية للمجتمعات المحلية لصالح مناطق المشردين ولخدمة مدينة بورامبا . كما أن بناء مراحيض عامة ووحدات للاستحمام ، يمولها السكان جزئيا ويتولون صيانتها تماما ، ووضع برنامج محلي للتخلص من القمامة والنفايات ، تحظى جميعها بدعم قوي من جانب الحكومة المحلية والسكان .

١٤ - وبعد ايضاح بعثة للرمد من المقرر أن تقوم بمهامها في أواخر أيار/مايو ١٩٩٠ ، ستضع اليونيسكو الشروط المحلية التي تتيح وجود خطة عمل طويلة الأجل لدعم وتوسيع نطاق البرنامج القائم . ويجري حاليا تعيين الموظفين للعمل في هذا البرنامج . ومن المتوقع أن تصبح الأنشطة الحالية في نهاية الأمر جزءا من البرنامج القطري العادي لليونيسيف لتقديم الدعم إلى الصومال .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال على وضع وتنفيذ برنامج له حالات الطوارئ والاعمار . واستجابة للنداء الذي وجهته حكومة الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط يدعم جهود الحكومة في إعداد وبدء برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي يرمي إلى تقديم مساعدة متجددة إلى اللاجئين في الصومال . وبدأ البرنامج المؤقت ومدته ستة أشهر ، عملياته في شباط/فبراير ١٩٩٠ .

١٦ - وطلب الأمين العام إلى المنسق المقيم القيام ، بمساعدة وحدة صغيرة للطوارئ أنشئت داخل المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بمسؤولية تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذا البرنامج . ولهذه الغاية ، أنشئت في مقديشو فرقة عمل برئاسة الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم وتضم ممثلين عن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ، ووحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتقوم فرقة العمل ، بالتعاون مع مؤسسات التنسيق الحكومية ، بضمان تنفيذ البرنامج في حينه وعلى نحو كفؤ . وفي حين تتولى الوكالات المعنية مباشرة تنفيذ العناصر المحددة للبرنامج ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مسؤولا عن تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وسيساعد أيضا الحكومة على تنسيق استجابة المجتمع الدولي . وستساعد وحدة شؤون الطوارئ في تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج ذات الصلة بحالات الطوارئ وجمع المعلومات عن التنفيذ الفعلي للبرنامج .

١٧ - وقد استفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا من الدعم المالي الذي قدمته كندا والولايات المتحدة الأمريكية لضمان توافر طائفة لفترة الثلاثة أشهر الأولى مما يعد عنصرا أساسيا لنجاح عمليات الإغاثة . ومن المتوقع تعبئة تمويل إضافي لضمان التوسع في العمليات التي تقوم بها هذه الطائفة طوال مدة برنامج الطوارئ المؤقت .

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

١٨ - شارك موظف أقدم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة أوفدت إلى الصومال في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٩ . وكان الغرض من هذه البعثة المتعددة الوكالات هو تقييم الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية كأساس لتعبئة المساعدة الدولية في عملية طوارئ معقدة تشمل ما يزيد على مليون شخص . وحدد تقرير البعثة بإيجاز (A/44/261 ، المرفق) برنامجا لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال تبلغ تكلفته ١٩,٤ مليون دولار ويشمل إصلاح شبكات المياه وتوفير الرعاية الصحية الأساسية والمستشفيات والخدمات الأساسية الأخرى في المناطق المتضررة . أما السكان الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية والمعرضون للعدوى من أمراض الرئة ، فإنهم يعيشون في ظروف غير مستقرة داخل ملاجئ متنقلة . كما أن الشحنة التي نقلتها الطائفة التي استأجرها المكتب من طراز بوينج - ٧٠٧ ، قد نقلتها بمصرة منتظمة وفي وقت لاحق إلى بوراما الطائفة الخفيفة المملوكة للأمم المتحدة والموجودة في الصومال . وداخل الصومال ، أتاح المكتب الطائفة البوينج ٧٠٧ لنقل الزيوت والشحوم وقطع الغيار التي تحتاج إليها بربرة بشدة وذلك في إطار برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي وضعه الأمين العام لتقديم المساعدة إلى اللاجئين . وكانت هذه الامدادات متاحة في مدينة مقديشو ، ولكن نظرا لمشاكل الأمن ، فقد تعذر نقلها إلى الشمال عن طريق البحر . وبلغ مجموع تكاليف هذا الجسر الجوي ، بما في ذلك إمدادات الإغاثة والنقل الجوي ، نحو ١٨٠ ٠٠٠ دولار قدمتها حكومتا إيطاليا والنرويج .

١٩ - وفي منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، عانت الصومال من فيضانات كبيرة في منطقة نهر شابيلي بالقرب من جوهر (دُمر ٥ ٥٠٠ هكتارا من الأرض الزراعية) ، وكورتونوير (أصيب ١ ٣٠٠ هكتارا يعيش عليها ٦ ٥٠٠ أسرة بأضرار جسيمة) . وحاولت وكالة تنمية المستوطنات الصومالية ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، تجفيف مياه الفيضان من المناطق المزروعة وتحويلها إلى المنخفضات الطبيعية القريبة . ولكن استمرت الفيضانات وتعذر الوصول إلى جسور النهر . وأعلنت حكومة الصومال على الفور حالة الكوارث في هذين الاقليمين ، وطلبت في أيار/مايو ١٩٩٠ ، عن طريق ممثل مكتب المفوض

السامي لشؤون اللاجئين في الصومال ، خدمات خبراء في مجال التخفيف من الفيضانات تابعين للمكتب للقيام ببعثة في المنطقة التي ترتفع فيها مخاطر الفيضان لتقديم المشورة بشأن المشاكل ذات الصلة وتخفيف المناطق التي ما زالت تغمرها مياه الفيضان . واستجابة لهذا الطلب ، حدد المكتب عددا من الاختصاصيين من ذوي الخبرات المطلوبة وشرع في الإعداد لإيفاد هذه البعثة .

منظمة الصحة العالمية

٢٠ - وُضعت خطة وطنية للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ أقرتها وزارة الصحة . ونتيجة لذلك ، أنشأت وزارة الصحة وحدة للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ داخل الوزارة . وتم تعيين رئيس لهذه الوحدة وإعداد اختصاصاته .

٢١ - وحضر اثنان من الموظفين الوطنيين بالقطاع الصحي ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، حلقة دراسية دولية عن الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في المجال الصحي نظمت في مركز البلدان الإفريقية للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية ومقره في أديس أبابا .

٢٢ - وأثناء تفشي الملاريا الذي حدث في الشمال الغربي من البلد في أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام فريق استشاري في شؤون الملاريا مشترك بين البلدان تابع لمنظمة الصحة العالمية ، بزيارة المنطقة وقام فريق آخر من مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط بزيارة بربرة . وكانت هناك توصية باستخدام الرش وتوزيع العقاقير على نطاق واسع إلى جانب توفير الأغذية على الفور .

٢٣ - وبدأ برنامج الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية في الصومال في منتصف عام ١٩٨٨ ، بدعم من جميع القطاعات الحكومية والجماعات المعنية والوكالات التابعة للأمم المتحدة . وقدمت منظمة الصحة العالمية قرضا لتكملة الأموال التي قدمتها المجتمعات المحلية لتمويل مختلف المشاريع المدرجة في هذا البرنامج . وبالإضافة إلى ذلك ، قامت بعثة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تحليل حالة عن ٤ بلدان تابعة للمكتب الإقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية ، بما فيها الصومال ، مما أسفر عن وضع خطة إقليمية لتنفيذ برنامج الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية في هذه البلدان .

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

٢٤ - بناء على طلب الأمين العام ، اشترك مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، في آذار/مارس ١٩٨٩ ، في بعثة مشتركة بين الوكالات بشأن المساعدة الطارئة المقدمة إلى المشردين في الشمال الغربي . ولما كان من الواضح أن السكان المستهدفين خارج إطار ولاية مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، فإن الغرض من مشاركة المكتب كانت أماما لضمان تنسيق واتساق المبادئ التي تنظم عملية تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين . ونظرا لأن القرار ١٧٨/٤٤ قد ركز على تقديم المساعدة للمشردين ، فإن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ليس لديه أي نشاط محدد لكي يقدم عنه تقريراً في سياق هذا القرار . وعندما تسمح الظروف بإعادة توطين اللاجئين الصوماليين الموجودين حالياً في إثيوبيا ، فإن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين سوف يسعى ، وفقاً لولايته ، للمساعدة على عودتهم وإعادة تأهيلهم في شمال غرب الصومال .

٢٥ - وجدير بالذكر الإشارة إلى أن برنامج مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في شمال غرب الصومال قد تأثر بصورة بالغة عقب الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٨٨ مما أدى إلى القيام بعمليات رصد محدودة جداً للمساعدة الإنسانية ، وكذلك لبعض اللاجئين الذين يحملون الأسلحة في المخيمات في منطقة هارغيسا والذين أصبحوا طرفاً في النزاع . وبعد مناقشات مستفيضة في أوائل عام ١٩٨٩ ، اتفق مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وحكومة الصومال على مواصلة تقديم حصص الأغذية لفترة محددة على أن يعاد أثناء تلك الفترة إعادة تسجيل السكان المدنيين في المخيمات والمساعدة على نقلهم إلى مواقع يتم اختيارها بصورة مشتركة خارج مناطق النزاع . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُنجزت بنجاح عملية إعادة التسجيل في ٤ مخيمات فقط ، كان مجموع عدد الأشخاص المسجلين فيها أكبر من الرقم السابق المخطط له بمقدار الثلث . وعلى الرغم من الترتيبات التي اتخذها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، فقد ثبت أن عملية النقل لم تكن عملية .

٢٦ - وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أبلغ مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي الحكومة أنه في ظل الظروف السائدة في الشمال الغربي ، فليس هناك من بديل غير تعليق المساعدة بمدة مؤقتة . واتصل الأمين العام في وقت لاحق بلجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن وضع برنامج للمساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في الشمال الغربي ، بما فيهم اللاجئين . وأعربت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن

استعدادها لاستكشاف السبل اللازمة لتوسيع نطاق وجودها ، شريطة توافر الظروف العادية اللازمة للقيام بعملياتها . وكان من المسلم به أن الحاجة تدعو إلى انقضاء فترة ستة أشهر قبل أن يصبح بالإمكان تنفيذ برنامج موسع تفضلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية . واستجاب مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لطلب الأمين العام بالمشاركة ، على أساس بذل المساعي الحميدة ، في برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي . وعيّن الأمين العام المنسق الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ممثلاً خاص له لجميع المسائل المتعلقة بالبرنامج ؛ وأنشئ فريق عمل يتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ووحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم . وبدأ برنامج الطوارئ المؤقت في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٠ بعد الاتفاق مع الحكومة على أشكال التنفيذ وتعبئة الموارد الغذائية . وشملت المساعي الحميدة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين توزيع مرافق السوقيات والأفراد التابعين لوحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم للقيام بعمليات التخليص الجمركي في الموانئ والنقل الداخلي وتوزيع نحو ٨ ٠٠٠ طن متري من الأغذية . كما تم تقديم نحو ٧٥ ٠٠٠ دولار من أموال ميزانية البرنامج العادي إلى برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي .
